

المحاضرات

مباحث

اصول الفقه

قدوة الفقهاء والمجتهدين

آية الله العظمى الحاج سيد محمد المحقق الداماد (طاب ثراه)

الجزء الأول

تقرير:

آية الله السيد جلال الدين الطاهري الاصفهاني

طاهری، جلال الدین، ۱۳۰۵ -

المحاضرات: تقرير مباحث اصول الفقه قدوه الفقهاء والمجتهدین آیه... محمد المحقق الداماد / جلال الدین

الطاهری اصفهانی. - اصفهان: مبارک، ۱۳۸۲.

ج ۳

ISBN 964-94559-7-2

- ۳۵۰۰۰ ریال (هر جلد)

ISBN 964-94559-8-1 (ج ۲) - ISBN 964-94559-9-X (ج ۳)

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما.

عربی.

- ۱۳۴۷. ب. عنوان.

۱. اصول فقه شیعه. ۲. فقه - قواعد. الف. محقق داماد، محمد،

۲۹۷/۳۱۲

BP ۱۵۹/۸/ط ۱۸ م ۳

م ۸۲-۱۷۴۴۶

کتابخانه ملی ایران



انتشارات مبارک

المحاضرات الجزء الاول

الناشر: انتشارات مبارک

المطبعة: کیمیا

اللیتوغرافیه: پارسا

الطبعة: الاولى

العدد: ۲۰۰۰ نسخه

السعر: ۳۵۰۰ تومان

الصحافه: ییمان

ISBN : 964-94559-7-2

شابک: ۹۶۴-۹۴۵۵۹-۷-۲

مراكز النشر:

اصفهان: میدان امام حسین (ع)، کوچه کلینیک قاندي، انتشارات مبارک، تلفن ۲۲۲۰۶۱۹-۳۱۱.

انتشارات فرهنگ مردم تلفن: ۲۲۰۵۵۰۷

قم: خیابان صفائی پلاک ۶۳۶ انتشارات دارالفکر تلفن: ۷۷۲۳۶۴۵-۷۷۴۳۵۴۴-۲۵۱.

تهران: خیابان انقلاب، خیابان ۱۲ فروردین، خیابان شهدای ژاندارمری، پلاک ۲۴۰ انتشارات دارالفکر،

تلفن ۶۹۶۰۶۵۳-۲۱.

الفهرست

١٥	 كلمة الناشر:
٣٢	 كلمة آية الله المنتظري في أهمية الكتاب
٣٥	 كلمة المقرر:

المقدمة في بيان امور:

٣٧	 الامر الأول: في موضوع العلم وتعريفه وغايته
٣٧	 موضوع العلم
٣٩	 تمايز العلوم
٤٠	 موضوع علم الأصول وتعريفه
٤٤	 الأمر الثاني: في الوضع وفيه جهات من البحث،
٤٤	 الجهة الأولى في حقيقة الوضع
٤٥	 الجهة الثانية في بيان اقسام الوضع
٤٦	 الجهة الثالثة في ما وضع له الحروف
٤٨	 نقد ما ذكره المحقق الخراساني
٤٨	 ما ذكره المحقق الحائري في المقام ونقده
٥١	 الجهة الرابعة في الفرق بين الانشاء والاخبار
٥٢	 نقد وتحصيل
٥٤	 الوضع في اسماء الاشارة والضمائر
٥٥	 الامر الثالث: في كون الاستعمال المجازي بالوضع أو بالطبع

- ٥٦ الامر الرابع: في اطلاق اللفظ وإرادة شخصه
- ٥٧ الامر الخامس: في امكان أخذ الارادة في الموضوع له
- ٥٨ الامر السادس: في وضع المركبات
- ٥٩ الامر السابع: في علائم الحقيقة والمجاز
- ٦٣ الامر الثامن: في تعارض أحوال اللفظ
- ٦٤ الامر التاسع: في الحقيقة الشرعية
- ٦٧ ثمرة البحث
- ٧٠ الامر العاشر: في الصحيح والاعم
- ٧٠ التنبيه الأول: في تنقيح موضع النزاع
- ٧١ التنبيه الثاني: في معنى الصحة والفساد
- ٧٢ التنبيه الثالث: في تصوير الجامع
- ٧٣ التصوير الجامع علي القول بالاعم
- ٧٨ التنبيه الرابع: في الوضع والموضوع له في العبادات
- ٧٨ التنبيه الخامس: في بيان ثمرة النزاع
- ٨٠ حجج القول بالصحيح
- ٨٢ حجج القول بالاعم
- ٩١ في ان أسماء المعاملات هل وضعت للصحيح أو الاعم؟
- ٩٩ في اجمال أسماء المعاملات وعدمه بناءً علي كونها للصحيحة
- ٩٤ في كيفية دخل شيء في المأمور به
- ٩٥ الامر الحادي عشر: في وقوع الاشتراك اللفظي
- ٩٦ الامر الثاني عشر: في استعمال اللفظ في أكثر من معنى
- ٩٨ إشارة وإنبارة
- ١٠٠ الامر الثالث عشر: في المشتق وفيها امور
- ١٠٠ الاول: في المراد من المشتق في المقام
- ١٠٤ الثاني: في اسم الزمان
- ١٠٥ الثالث: في الافعال والمصادر

- الرابع: في عدم ايجاب اختلاف المبادي اختلاف الدلالة ١٠٦
- الخامس: في المراد من الحال في المقام ١٠٧
- السادس: في ما هو الاصل في المقام ١٠٨
- الاقوال في المسألة ونقد ما ذكره المحقق الخراساني ١١٠
- التحقيق في المسألة ١١٢
- عقدٌ وحلٌ ١١٥
- مناقشةٌ ومعالجةٌ ١١٧
- وهمٌ وكشفٌ ١١٨
- تفصيل صاحب الفصول: وما فيه ١٢٢
- حجج القول بوضع المشتق للاعم وما يرد عليها ١٢٣
- اجابةٌ واثارةٌ ١٢٦
- نقلٌ ونقدٌ ١٢٨
- التفصيل بين المحكوم عليه والمحكوم به وما فيه من النظر ١٣٠
- تنبيهات المشتق ١٣٢
- في بساطة مفهوم المشتق ١٣٢
- معنى البساطة والتركيب ١٣٥
- تحقيقٌ ١٣٩

المقصد الاول: في الاوامر

- الفصل الاول: في مادة الامر ١٤٥
- البحث الاول: في معاني لفظ الامر ١٤٥
- البحث الثاني: في اعتبار العلو في معنى الامر ١٤٦
- البحث الثالث: في كون لفظ الامر حقيقة في الوجوب ١٤٧
- البحث الرابع: في الطلب والارادة ١٤٧
- فيما استدلل به علي مغايرة الطلب والارادة ونقده ١٤٨
- عقد الجبر وحله ١٥٠
- ما اورد المحقق الحائري علي المحقق الخراساني ونقده ١٥١

الفصل الثاني: فيما يتعلق بصيغة الامر ١٥٦

المبحث الاول: معانى صيغة الامر ١٥٦

المبحث الثاني: في كون صيغة الامر حقيقة في الوجوب أو الندب ١٥٦

المبحث الثالث: في ما هو ظاهر جملة الخبرية في مقام الطلب ١٥٩

المبحث الرابع: فيما هو ظاهر صيغة الامر ١٦٢

المبحث الخامس: في الوجوب التعبدى والتوصلى ١٦٥

معنى التعبدى والتوصلى ١٦٥

نقلٌ ونقدٌ ١٦٩

امكان التمسك باطلاق الامر لنفى التعبدية ١٧٤

في ما هو الاصل في المقام عند عدم الاطلاق ١٧٥

المبحث السادس: في دلالة صيغة الامر على النفسية والتعينية والعينية ١٨١

المبحث السابع: في ظهور الامر عقيب الحظر ١٨٢

المبحث الثامن: في دلالة الامر على المرة أو التكرار وعدمها ١٨٥

يَمَ يتحقق الامتثال؟ ١٨٧

المبحث التاسع: في دلالة الامر على الفور أو التراخي وعدمها ١٨٩

الفصل الثالث: فيما يتعلق بالاجزاء ١٩١

معنى الاجزاء ١٩٢

الفرق بين مسألة الاجزاء ومسألة المرة والتكرار ١٩٣

الفرق بين هذه المسألة ومسألة تبعية القضاء للاداء ١٩٣

الموضع الأوّل: في اجزاء الاتيان بالمأمور به عن التعبد به ثانياً ١٩٤

الموضع الثانى: وفيه مقامان ٢٠٢

المقام الأوّل: في اجزاء امتثال الامر الاضطراري عن الامر الواقعى ٢٠٢

المقام الثانى: في اجزاء الاتيان بالمأمور به الظاهري عن الواقعى ٢٠٣

عقدٌ وحلٌ ٢٠٦

بحثٌ وتحقيقٌ ٢١٠

تذنيبان ٢١٤

٢١٤	التذنيب الاول: في عدم الاجزاء في صورة القطع بالامر خطأ
٢١٥	التذنيب الثاني: في ان الاجزاء لا يستلزم التصويب
٢١٧	الفصل الرابع: في مقدمة الواجب
٢١٧	الامر الأول: فيما هو المراد من الملازمة في المقام
٢١٨	الامر الثاني: في تقسيمات المقدمة
٢٢٠	ايفاظاً
٢٢٢	نقل ونظر
٢٢٥	تحقيق
٢٢٧	الامر الثالث: في تقسيمات الواجب
٢٣٢	بحث وتحصيل
٢٣٦	نقد ونظر
٢٣٨	عقد وحل
٢٣٨	بحث وتحقيق
٢٤١	تذنيب، في ترتب الثواب والعقاب علي الواجب الغيري
٢٤٢	شكوك وفكوك
٢٤٣	تذكير وتبصير
٢٤٦	الامر الرابع: في تبعية المقدمة لذيها في الاطلاق والاشتراط
٢٤٧	في اعتبار قصد التوصل وعدمه في كون المقدمة واجبة
٢٥٠	الكلام في المقدمة الموصلة
٢٥١	ما اورده المحققان الخراساني والحائري (ره) علي كلام صاحب الفصول (ره)
٢٥٢	بسط المقال وتحقيق الحال
٢٥٥	نقض وابراء
٢٥٧	ثمرة القول بالمقدمة الموصلة
٢٥٩	تقسيم الواجب إلى الاصلى والتبعي
٢٦٠	حكم الشك في اصاله الواجب
٢٦٠	تذنيب، في ثمرة القول بوجوب المقدمة وعدمه

٢٦٢	إشارة وإنارة
٢٦٥	الامر الخامس: في تأسيس الاصل في المقام
٢٦٧	ما ذكره ابو الحسن البصري لاثبات وجوب المقدمة والتأمل فيه
٢٦٨	التفصيل بين السبب وغيره
٢٦٩	التفصيل بين الشرط الشرعى وغيره
٢٧٠	تتمة، في مقدمة الحرام والمكروه
٢٧٣	الفصل الخامس: في الواجب الموقت والواجب الموسع
٢٧٦	الفصل السادس: في الامر بالامر
٢٧٨	الفصل السابع: في ان الامر بعد الامر يوجب التكرار ام لا؟
	المقصد الثانى: في النواهى
٢٨١	الفصل الاول: في مفاد هيئة النهى ومتعلقه
٢٨٣	في عدم دلالة النهى على التكرار
٢٨٤	الفصل الثانى: في جواز اجتماع الامر والنهى وعدمه
٢٨٤	الامر الأول: في المراد من الواحد في المقام
٢٨٥	الامر الثانى: في الفرق بين هذه المسألة ومسألة النهى في العبادات
٢٨٧	الامر الثالث: في كون هذه المسألة اصولية
٢٨٧	الامر الرابع: في جريان النزاع في جميع اقسام الامر والنهى وعدمه
٢٨٨	الامر الخامس: في اختصاص النزاع بما اذا كانت مندوحة
٢٨٩	الامر السادس: في كون المسألة عقلية
٢٨٩	الامر السابع: في اختصاص النزاع بالقول بتعلق الأحكام بالطبايع
٢٩٠	الامر الثامن: في اشتراط وجود المناطين في محل النزاع
٢٩٢	الامر التاسع: في ثمره النزاع على القولين
٢٩٤	بحثٌ وتحصيلٌ
٣٠٠	وهمٌ ودفعٌ
٣٠١	تنبيهان
٣٠٣	ارشادٌ

٣٠٩	تقديم و تحقيق
٣١٠	في عدم التضاد بين الأحكام
٣١٢	في ما هو متعلق الأحكام
٣١٦	نقل و نقد
٣١٨	أدلة القول بجواز الاجتماع والنظر فيها
٣١٩	بحث و تحصيل
٣٢٠	اقسام العبادات المكروهة
٣٣١	التفصيل بين جواز الاجتماع عقلاً وامتناعه عرفاً
٣٣٢	تنبيهات مسألة الاجتماع
٣٣٢	التنبيه الاول: في حكم الخروج عن الارض المغصوبة
٣٣٤	تحصيل
٣٣٦	نقد و نظر
٣٣٦	تزييف
٣٣٧	حكم الصلاة في الدار المغصوبة
٣٤٠	تحقيق
٣٤١	وهم و كشف
٣٤١	التنبيه الثاني: في ترجيح النهي علي الامر وما ذكر له من الوجوه
٣٥٢	التنبيه الثالث: في لحوق تعدد الاضافة بتعدد العنوان
٣٥٥	الفصل الثالث: في ان النهي عن شيء هل يقتضى فساد أم لا
٣٥٥	الامر الاول: في الفرق بين هذه المسألة ومسألة الاجتماع
٣٥٥	الامر الثاني: في كون هذه المسألة عقلية أو لفظية
٣٥٧	الامر الثالث: في ما هو المراد من النهي في المقام
٣٥٨	الامر الرابع: في تفسير العبادة في المقام
٣٦٠	الامر الخامس: في تبين مورد النزاع
٣٦١	الامر السادس: في المراد من الصحة والفساد في المقام
٣٦٣	الامر السابع: في تأسيس الاصل في المسألة

٣٦٥	الامر الثامن: في متعلق النهى
٣٦٧	التحقيق في المقامين
٣٦٧	المقام الاول: في العبادات
٣٦٨	بحثٌ وتحصيلٌ
٣٧٠	وهمٌ ودفعٌ
٣٧٣	المقام الثاني: في المعاملات
٣٧٥	الاستدلال بالاخبار علي الملازمة بين الحرمة والفساد
٣٧٧	تذنيبٌ

المقصد الثالث: في المفاهيم

٣٨١	المقدمة: في تعريف المفهوم وأنه صفة المدلول
٣٨٣	الفصل الاول: في مفهوم الشرط
٣٨٣	تقديمٌ وتحقيقٌ
٣٨٦	مقابلة مع المحقق الخراساني
٣٨٨	اشارة إلى ما استدل به علي انحصار العلية والتأمل فيه
٣٩١	نقلٌ تأييدي
٣٩٢	تنبيهٌ
٣٩٤	تذنيب فيه تحقيق
٣٩٥	انارةٌ
٣٩٧	الاستدلال علي المفهوم بالاخبار
٣٩٩	ادلة مدخولة علي عدم المفهوم للشرط
٤٠٣	تنبيهاتٌ
٤٠٣	التنبيه الاول: في مدي تطابق المنطوق والمفهوم
٤٠٥	التنبيه الثاني: في حكم التصرف في الظهور اذا تعدد الشرط
٤٠٧	التنبيه الثالث: في تداخل الجزاء و تعدده اذا تعدد الشرط
٤١٠	انارةٌ
٤١٢	الفصل الثاني: في مفهوم الوصف

١٣.....الفهرست

- ٤١٢ بحثٌ و تحقيقٌ
- ٤١٦ تنبيه، في تحرير محل النزاع
- ٤١٩ الفصل الثالث: في مفهوم الغاية
- ٤٢١ بحثٌ و تحصيلٌ
- ٤٢٢ تذييبٌ، في ان الغاية داخلة في المعنى ام لا
- ٤٢٤ الفصل الرابع: في مفهوم الحصر و فيه مقامان
- ٤٢٤ المقام الاول: في أداة الاستثناء
- ٤٣٠ المقام الثاني: في أداة أخرى غير أداة الاستثناء
- ٤٣٢ الفصل الخامس: في مفهوم اللقب
- ٤٣٣ الفصل السادس: في مفهوم العدد

المقصد الرابع: في العام و الخاص

- ٤٣٧ الفصل الاول: في مفهوم العام و الخاص
- ٤٣٨ في تقسيم العام
- ٤٤٠ الفصل الثاني: في اختصاص بعض الألفاظ بالعموم و ضعاً
- ٤٤٢ الفصل الثالث: في الفاظ العموم
- ٤٤٥ الفصل الرابع: في حجية العام بعد التخصيص
- ٤٤٩ الفصل الخامس: في ما إذا كان الخاص مجملاً و حكمه مفهوماً
- ٤٥٠ حكم ما إذا كان الخاص مجملاً مصداقاً
- ٤٥٣ حكم ما إذا كان الخاص المجمل لثباً
- ٤٥٤ تحقيقٌ
- ٤٥٥ تذييب، في احراز موضوع العام بالاصل و عدمه
- ٤٥٨ في جواز التمسك بالعام في الفرد المشكوك فرديته و عدمه
- ٤٦١ الفصل السادس: في جواز التمسك بالعام قبل الفحص و عدمه
- ٤٦٤ اجابة و اراحة
- ٤٦٦ كلامٌ في مقدار الفحص
- ٤٦٨ الفصل السابع: في عموم الخطابات الشفاهية

٤٧٢	الفصل الثامن: في ثمره البحث عن عموم الخطابات وعدمه
٤٧٥	الفصل التاسع: في حكم العام المتعقب بالضمير
٤٧٧	الفصل العاشر: في تخصيص العام بالمفهوم المخالف
٤٧٩	الفصل الحادي عشر: في حكم الاستثناء المتعقب بحمل متعددة
٤٨١	الفصل الثاني عشر: في تخصيص الكتاب بخبر الواحد
٤٨٨	الفصل الثالث عشر: في وجوه مخالفة الخاص للعام
٤٨٨	في معنى النسخ والبداء
٤٩١	نقل و تحرير
٤٩٢	بسط الكلام وتحقيق المرام
٤٩٥	استنتاج واستدراك

المقصد الخامس: في المطلق والمقيد والمجمل والمبين

٤٩٩	الفصل الاول: تعريف المطلق والفاظه
٥٠٠	الفاظ المطلق
٥٠٧	الفصل الثاني: في مقدمات الحكمة
٥٠٨	كلام مع المحقق الخراساني (ره)
٥٠٩	تحقيق رشيق
٥١١	تنبيه
٥١٣	تنبيه آخر
٥١٤	الفصل الثالث: في حكم المطلق والمقيد المتنافيين
٥١٥	بحث و تحصيل
٥١٧	تنبيه
٥١٧	تبصرة، في اختلاف مقتضى المقدمات وعدمه
٥١٩	الفصل الرابع: في المجمل والمبين